قراءة في المجلات المنوعة خلال الثمانينيات

عبد الحميد عقار

دفعة واحدة... وإلى الأبد

في الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٩٨٤ صدر قرار عن السلطات يقضي بمنع أربع مجلات مغربية من التداول دفعةً واحدةً وبصفة نهائية هي:

١ ـ **الثقافة الجديدة** (مجلة فكرية إبداعية) بعد عشر سنوات من الصدور، إذ تأسستْ في نوفمبر ١٩٧٤. وقد صادف قرارُ المنع عددَها الثلاثين، والترخيصَ لها بالتوزيع في تونس وفرنسا.

٢ ـ **الزمان المغربيّ** (دفاتر ثقافية) بعد خمس سنوات من الصدور الذي ابتدأ سنة ١٩٧٩. وصادف قرارُ المنع عددَها الثامنَ عشر.

٣ ـ **البديل**؟ (ملفّات للبحث والسؤال) بعد ثلاث سنوات تقريبًا من صدور عددها الأول في ربيع ١٩٨١.

٤ ـ **الجسور** (مجلة الفكر الديموقراطيّ الجديد) في الذكرى الثالثة لصدورها بعد ستة أعداد. وقد صادف قرارُ المنع عددَها السابع الذي كان قيْدَ الطبع، والترخيصَ لها بالتوزيع في تونس وفرنسا.

٥ ـ وقبل يناير ١٩٨٤ تمّ منعُ مجلة **الجماعة** للسيد عبد السلام ياسين بعدما تعرّض بعض أعدادها للحجز إثر توزيعها.

٦ ـ مُنعتْ مجلة **أمازيغ** بعد صدورها الأوّل بالعربية وخمسة أعداد بالفرنسية.

٧ ـ في يونيو ١٩٨٨ أُكرهتْ مجلة **لام ألف** Lamalif بالفرنسية على المنع الذاتيّ بعد أكثر من عشرين سنة على صدورها، وبعد أن وصل معدّلُ السحب إلى حوالى ١٢،٠٠٠ نسخة.

٨ ـ في أبريل ١٩٨٩ أُجبرت مجلة **كلمة** Kalima بالفرنسية على المنع الذاتيّ أيضًا بعد سنتين من الصدور شهريًا، وبسحبٍ يصل إلى ١٠،٠٠٠ نسخة. وتمّ ذلك بعدما تعرّضت المجلةُ للحجز ثلاثَ مرات في سنة واحدة.

ولم يكن مسلسل التوقيف أو الإكراه عليه معزولاً. فقد مُنعتْ بعضُ الكتب المغربية والعربية. ووُجهت الصحافةُ الوطنيةُ بحملة تضييقٍ ومنعٍ قلَّ مثيلُها. فقد مُنعتْ جريدة **المحرّر** (يونيو ١٩٨١) وماتزال كذلك إلى اليوم. وأُوقفتْ جريدةً **البيان** بصفة موقتة خلال عام ١٩٨٤. وطال المنع صحف **الطريق**، و**الصبح**، و**الإصلاح**. وتعرّضت صحف **العلم**، و**الاتّحاد الاشتراكي**، و**الرأي**، و**أنوال**، و**المسار**، و**الأسبوع الصحفيّ**.. للرقابة والتضييق والمحاكمة أحيانًا.

الزمن المغربي: مُنعتْ نهائيًا بعد خمس سنوات من الصدور

قراءة في محتوى الممنوعات

كلمة مجلة نسائية تميّزتْ بخطاب رصين وجيّد التوثيق.

وتمثّل **لام ألف** أحدَ أهمّ مكوّنات الذاكرة الثقافية للمجتمع المغربيّ خلال العقديْن الأخيريْن. فالمتابعة التحليلية للأسئلة والإشكاليات التي تفرزها سيرورةُ النموّ والتحوُّلات المعَّوقة،

وأسلوبُ الملفَّات المتخصِّصة والمكرَّسة للقضايا الملحّة وطنيًا أو جهويًا أو دوليًا، والانتظامُ في الصدور، كلُّ ذلك جعلها تَسْتقطب جمهورًا واسعًا من القرّاء بالفرنسية، وتصبح لذلك مرجعًا له أهميتُه بالنسبة إلى وقائع المجتمع المغربيّ خلال العشرين سنة الماضية.

وقد اهتمّت مجلة **أمازيغ**، وخاصةً العددُ الصادر بالعربية، ببعض قضايا الثقافة والتراث الأمازيغييْن في علاقتهما بالهوية، واتّسمت بلهجة في التناول لا تخلو من حدّة.

وحاولتْ مجلةُ **الجماعة**، بأسلوبها الخاصّ، الدعوةَ إلى حقّ الجماعات الإسلامية في التعبير السياسيّ وتقديم ما يُعْتبر بمثابة برنامج عمل سعت المجلةُ على أساسه إلى توسيع استقطاباتها. كما اهتمّت بالدعوة إلى إقامة حوار مفتوح مع النخب التي تعتبرها «مغرَّبة.» ولم يخلُ خطابُها من النزوع الوصائيّ والميلِ إلى الحديث بلغة المطْلقات.

أما مجلات **الثقافة الجديدة**، **والزمان المغربيّ**، **والبديل**؟، **والجسور**، فبالرغم من الاختلافات التي تميّزها بعضَها عن بعض في المادة واللهجة والتفكير ونوعية الأسئلة التي تحظى بالأولوية لديها، فإنّها تلتقي بهذا القدْر أو ذاك في بعض العناصر. من ذلك: الاهتمامُ المشتركُ بين هذه المجلات، كلّ من موقعها، ببعض جوانب المسكوت عنه في الفكر والممارسة، ومحاولةُ إبرازه ومساءلة سياقاته وأنساقه. كما انشغلتْ، بتفاوتٍ بينها أيضًا، ببعض القضايا المؤجّلة التي يُتَصوَّر عادةً أنّ الظرف لم ينضجْ بعدُ لطرحها، في حين يتعلّق الأمرُ في الواقع بنوعٍ من المراهنة، بكلّ ما تحيل عليه هذه الكلمةُ من تجريب وقلق وشكّ. والملاحَظ أنّ صدور هذه المجلات الأربع، وربّما مجلات أخرى، جاء امتدادًا لمرحلة سياسية ومحاولةً للتعبير عن إفرازاتها. وهي مرحلة تميّزتْ في طابعها العامّ ببروز تيارات فكرية وسياسية جعلتْ من نفسها قوّةً على هامش القوى الوطنية والديموقراطية بالمغرب، وفي سياق معارضةٍ جذريةٍ تتبنّى شعاراتٍ ثوريةً ضدّ المؤسسات. هذه التيارات راودها حلمُ التغيير، ووحَّدها أو فرَّقها كذلك الإحساسُ ببعض المآزق التي افتُرض خلال السبعينيات أنّها أصبحتْ تعوِّق القوى الوطنيةَ والديموقراطيةَ عن إنجاز مشروعها للتغيير والتحرير. ومن هنا نلاحظ الحضورَ المكثَّف في هذه المجلات لمساهمات المعتقلين السياسيين، ولنغمة النقد العنيف وغيرِ المؤسَّس أحيانًا ـ وهو نقد يمسّ كلّ شيء.

في ضوء ذلك نَفْهم ما أَسْميتُه طابعَ «المراهنة،» الذي تقلّ فيه الحساباتُ الاستراتيجيةُ الدقيقةُ لموازين القوى ولشروطِ مصداقية الخطابِ والممارسةِ معًا، ويقلّ التمييزُ العقلانيُّ والتاريخيُّ: بين ما هو كليّ يَحْمل سماتِ مشروع مجتمعيّ متماسك: وبين ما هو طموحٌ رومانسيٌّ في المستقبل، إيجابيٌّ ومشروعٌ وضروريّ، إلاّ أنّه يصطدم بالإرادوية تارةً وبالمثالية تارةً أخرى حتى وهو في عزّ التفكير والممارسة الماديْن.

ملحوظات

نستنتج من هذا الجرد السريع لمنوعات الصحافة المغربية خلال الثمانينيات، ومن موجزِ محتواه المختزل بحكم السياق، جملةَ ملحوظاتٍ منها:

١ ـ ليس للمنع بالمغرب حدودٌ ولا قيودٌ، سواء بالنظر إلى التوجُّه والمحتوى أو بالنظر إلى اللُّغة وأساليبِ العمل وشروطِه. وهذا يعني أنّ حالات المنع لا تضعنا أمام محرَّم معيَّنٍ تمّ اختراقُه فتدخَّلت السلطاتُ بالحظر، وإنّما نوجد قبل كلّ شيء أمام شعائرية الظرف بسبب ارتفاع حدّة التوتّرات الاجتماعية والاحتجاجات الشعبية، حيث يغادرُ المقدَّسُ حالتَه الثاويةَ والمتواضَعَ عليها بدعوى وقوعه تحت «التهديد ومجابهةِ الخطر،» ويلْبس لذلك صيغتَه القمعية الرادعة.

٢ ـ أخذ المنعُ خلال الثمانينيات صيغتيْن: الحظرَ الشفويَّ المباشر؛ والإكراهَ على المنع الذاتيّ، دون تدخُّل مباشرٍ من أجهزة السلطة. وفي الحالتين معًا، ليس هناك لدى الممنوعين ـ حسب علمي ـ ما يؤكّد الطابعَ الرسميّ لهذا المنع.

مجلة **كلمة** أُجبرتْ على المنع الذاتي عام ٨٩ بعد عامين على صدورها

٣ ـ يتم المنعُ بطريقة عشوائية تحكُّمية. ويقترن في الغالب بارتفاع وتيرة الصراع الاجتماعيّ وصخبِ الغليان الشعبيّ، تحت ضغط غلاء المعيشة أو الزيادة غير المشروعة في الأسعار، أو تحت ضغط بعض الإجراءات الاستثنائية كما كان الحالُ بالنسبة إلى مواطني الناظور وتطوان تجاه «ضريبة» مغادرة التراب الوطنيّ خلال ١٩٨٤. ولا أدلّ على هذه العشوائية التعسُّفية من الربط بين منع أربع مجلات دفعةً واحدةً خلال عام ١٩٨٤، والوقائع والاحتجاجاتِ التي كان المغربُ مسرحًا لها على امتداد الفترة المتراوحة بين ٥ و ٢٢ يناير ١٩٨٤، وشَملتْ ما يَقْرَب من خمسين نقطة، ووصلتْ ذروةَ انفجارها يوم ١٩٨٤/١/١١ عندما بلغ الاصطدامُ أوجَهُ بين المتظاهرين من التلاميذ والطلاب والصيادين والمهمَّشين وبين القوات المساعدة والبحرية والدرك في كلّ من الناظور وتطوان ومراكش. ومن حيث التوقيتُ جاء إبلاغُ قرار المنع إلى مدراء المجلات، من طرف مصالح الأمن الإقليميّ بالرباط، تاليًا لحدثين: أوّلُهما خطابٌ مَلَكيٌّ تميَّز بالتشدُّد في اللهجة تجاه المتظاهرين والمُضْربين، وبالتأكيد على عدم تطبيق الزيادة في أسعار المواد الأساسية. وثانيهما قيامُ السلطات بحملة واسعة لمراقبة أسعار المواد الأساسية في مجموع التراب الوطنيّ ابتداءً من ١٩٨٤/١/٢٤. وقد أخذتْ هذه الحملةُ طابعًا إعلاميًا بالغ «الاحتفالية،» وُظِّفتْ فيه الإذاعةُ والتلفزةُ بشكلٍ لا يقلّ زجرًا عن الإجراءات التي مَسَّتَ بعضَ الذين شملتهم الحملةُ بالعقاب والتغريم.

إنّ المنع العشوائيّ التعسُّفيّ يبدو من زاوية السلطات وفي سياق تنفيذه كما لو أنّه أكثر بلاغةً من المنع وفق مقتضيات القانون. إنّه أكثر بلاغة بمعنى أنّه أكثرُ قدرةً على التخويف والإفزاع وأدْهى للاعتبار. والحالة هذه، فالشبهةُ لم تعد تكفي للاتهام فحسب، بل لإصدار القرار بالمنع والتوقيف أولاً، ويتمّ بعد ذلك الاقتضاء تكييفُ نصوص القانون وتأويلُها لتبرير هذه السياسة.

٤ ـ غير أنّ عشوائية المنع ليست بدون دلالة سياسية. فمنعُ الإبداعات الأدبية والفكرية يُبْرز تصوُّرَ السلطة للعمل الثقافيّ من حيث هو ممارسةٌ بإمكانها أيضًا أن «تُخلّ بالتوازن،» وهي لذلك «تستحقّ» العنفَ الذي قد يؤدّي إلى الموافقة وبدون شروط. هكذا تصبح الإجراءاتُ المتّخذة ضدّ المجلات والأعمال الثقافية والصحفية امتدادًا لتلك التي تُتَّخذ ضدّ العمل السياسيّ والنقابيّ: كلاهما ينبثق من وهم «حفظ التوازن» مهما يكلّفُ ذلك من ثمنٍ حتى ولو كان الثمن هو إبطال سيادة القانون. وعندئذ يصبح الهاجسُ الأمنيُّ هو المسيطر، ويعيش في قلب كلّ قرارٍ تتّخذه السلطةُ. وعمومًا لا يسيطر الهاجسُ الأمنيُّ على رجالات السلطة إلاّ عندما تكون هذه الأخيرة فاقدةً للشرعية أو متجاوزةً لها. وكما يؤكّد عبد اللّه ساعف، ففي المغرب «تَخْترق السلطةُ السياسيةُ القانونَ وتتجاوزه من أقصاه إلى أقصاه، ومن أعلاه إلى أسفله... القانون يتجزّأ على مقاس السلطة السياسية ويتشكّل على هيئاتها، فتتبع الشرعيةُ المشروعيةَ وتتكيّف معها... وهذا ما يفسِّر قدرةَ السلطة على تعديل القانون وإبطالِ مفعوله، وبراعتَها الفائقةَ في تسخيره.»

...

لكنْ إلى متى تستطيع المشروعيةُ أن تَحْجب الشرعيةَ الفعليةَ وتَحُولَ دون وجودها؟

عبد الحميد عقار

ستاذ جامعيّ، مدير مجلة **الجسور** التي معقّها السلطات في بدايات الثمانينيات